

Wa'i, Tawfiq

الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين

دراسة تحليلية ميدانية موثقة

الإعداد والتأصيل الشرعي

أ.د. توفيق يوسف الواعي



مكتبة المنار الإسلامية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م



مكتبة المنار الإسلامية

طباعة ونشر وتوزيع الكتب والأشرطة الإسلامية

كويت - حولي - شارع المشي - ص.ب. ٤٣٠٩٩ - الرمز البريدي: ٣٢٥٤٥

تليفون: ٢٦١٥٠٤٥ - ٢٦٥٤٦٣٩ - فاكس: ٢٦٣٦٨٥٤

الموضوع	الصفحة
إيضاح وبيان	١
المقدمة	٢
الفصل التمهيدي : الإسلام صبغ حياة الشعوب الإسلامية بصبغته	١٢
المبحث الأول : الغزو الأجنبي للدول الإسلامية وإلغاء الهوية	١٣
المستعمرون والنفاق العلماني	١٤
المبحث الثاني : جهاد الحركة الإسلامية لإرجاع الفهم الصحيح للإسلام	١٩
ما بعد الاحتلال العسكري الأجنبي	١٩
الحركة الإسلامية تعيد الناس إلى الفهم الصحيح للإسلام	٢٠
شمولية الإسلام تفرض العمل السياسي	٢٢
الدولة ممثلة للفكرة	٢٣
السكوت عن الحكم جريمة والمطالبة به واجب	٢٤
الاعتدال والعقلانية في منهجية التعامل مع الحكم	٢٤
الإقناع ونشر الدعوة والنضال الدستوري	٢٥
مصطلحات الإعلام الغربي المضللة	٢٧
التأله السياسي وخطره على الشعوب	٣٥
الفصل الأول : الإسلام وحقوق الإنسان	٣٩
احترام حقوق الإنسان مطلب إسلامي	٤٠
بغي على الحق والحقيقة	٤٠
وثائق الحقوق في الإسلام	٤٣
المبحث الأول : الإخوان المسلمون والموقف من غير المسلمين في المجتمع الإسلامي	٤٧
الأقليات وحقوق المواطنة	٤٨

الفقه الإسلامي ومعاملة أهل الكتاب	٤٩
الشيخ البنا يوحد بين عناصر الأمة	٥١
الشيخ البنا ومشاريع الوحدة	٥٣
الفصل الثاني : مبادئ الإصلاح السياسي عند الإخوان المسلمون	٥٥
مبادئنا الشورية " الديمقراطية "	٥٥
الإخوان والمسيرة الخيرة	٥٩
تجدد الأساليب	٦٠
الفصل الثالث : الشورى في الإسلام والتأصيل الشرعي لها	٦٢
القرآن الأساس الأول لمبدأ الشورى	٦٢
دروس من آل عمران	٦٦
آيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٦٨
مبدأ الشورى في السنة العملية	٦٨
مبدأ الشورى في السنة القولية	٧١
الإجماع مصدر ثالث للشورى	٧٢
الحرية جوهر الشورى	٧٥
الخلاف حول الديمقراطية	٧٧
سيادة الأمة في اختيار الحاكم	٧٩
البيعة وتولية الحاكم	٨١
حتمية تنفيذ قرارات مجلس الشورى	٨٣
الفصل الرابع : تعدد الأحزاب في الدولة الإسلامية	٩٤
تعدد الأحزاب كتعدد المذاهب	١٠٢
التعدد وشبهات المخالفين	١٠٨
حسن البنا والتعددية	١١٨

٢٥٣	المعارضون وأدلتهم
٢٥٦	المجيزون وأدلتهم
٢٦٤	تولي المرأة الوظائف العامة
٢٦٦	الفصل الثامن : الإخوان المسلمون وأحداث العنف
٢٦٨	جدوى استخدام العنف في إقامة حكم إسلامي
٢٧٠	معادلة التغيير التي يجب ملاحظتها
٢٧١	السلطة والجماعة والمنطق المغلوط
٢٧٤	العنف في التصور الإسلامي
٢٧٦	العنف الإسلامي في التاريخ " الخوارج "
٢٧٨	مدرسة الصبر والتمكين
٢٨١	مدى شرعية الثورة المسلحة
٢٨٣	حول الخروج على الحاكم بغير ما أنزل الله
٢٨٦	حقيقة أمر الحاكم بغير ما أنزل الله
٢٨٧	شروط قتال الحاكم
٢٨٨	تعارض المصالح والمفاسد
٢٩٣	العنف في العصر الحاضر
٢٩٣	التيار الإصلاحى المعتدل
٢٩٩	تيار العنف
٣٠٥	العنف والنظام الشرق أوسطى الجديد
٣٠٨	موقف الإخوان المسلمين من العنف ورأي الإمام البنا
٣٠٨	خطاب المرشد العام للإخوان في لقاء زعماء أحزاب مصر ، وفيه يؤكد
٣١٥	على الثوابت السياسية للإخوان .

١٢٤	شروط التعددية عند الإخوان المسلمين
١٢٦	التطبيق العملي للتعددية عند الإخوان المسلمين
١٢٧	بيان الإخوان المسلمين عن الشورى وتعدد الأحزاب في المجتمع المسلم
١٣٣	الفصل الخامس : الإخوان المسلمون والحياة النيابية
١٣٦	الإمام البنا يجيب على تساؤلات بعض الناس عن دخول الإخوان مجلس الشعب
١٤٠	التأصيل الشرعي لدخول الانتخابات وآراء العلماء في ذلك
١٤٦	الأداء البرلماني لنواب الإخوان في مصر
١٥٤	نماذج من كلمات لأعضاء التحالف الإسلامي في المجلس
١٦٠	حديث فضيلة المرشد العام الأستاذ مصطفى مشهور عن ذلك
١٦٦	الملاحح الرئيسية للبرنامج الانتخابي للأستاذ المستشار / مأمون الهضيبي
١٨٥	الفصل السادس : المشاركة في الحكم " التأصيل الشرعي "
١٨٧	منهج الرسول ﷺ في الوصول إلى الحكم
١٩٣	المشاركة في الوزارة وأدلة ذلك ، المشاركة وعدمها
١٩٤	مشاركة يوسف عليه السلام
٢٠٣	موقف النجاشي
٢٠٩	أدلة المصلحة على جواز المشاركة في الحكم
٢٢١	ضوابط المشاركة في الأنظمة التي لا تحكم بالشرع
٢٣٠	رأي الإخوان في المشاركة في الحكم
٢٤١	الفصل السابع : المرأة المسلمة في المجتمع المسلم والموقف من مشاركتها في الانتخابات
٢٤١	تولي الوظائف العامة والحكومية
٢٤١	رسالة الإخوان في هذا الشأن
٢٥٢	حق المرأة في الانتخابات وعضوية المجالس

ولا يخفى على أحد من المنصفين أن التطبيق العملي كان سابقاً على هذا بان ، ففي السبعينات تحالف الإخوان المسلمون مع حزب الوفد وكونوا عارضة في البرلمان المصري .

وفي باكستان تحالفت الجماعة الإسلامية مع أحزاب أخرى ، وتداولت لطة بين هذا التحالف من جانب وحزب الشعب العلماني في الطرف الآخر .

كما تحالف حزب الرفاه الإسلامي في تركيا مع أحزاب علمانية ، حالف التجمع اليمني للإصلاح مع حزب علماني ، وأصبح رئيس التجمع يخ عبد الله الأحمر رئيساً للبرلمان ورئيس الحزب ، وظل علي عبد الله الح رئيساً للجمهورية مع علمانيته .

وتحالف الإخوان المسلمون في الأردن مع أحزاب أخرى ، وشكلوا بية في البرلمان حتى عدل الملك القانون سنة ١٩٩٣م بحيلة تحول دون بقاء ، الأغلبية مع التحالف الإسلامي .

وهذا هو رأي قديم للإخوان المسلمين في معظم أنحاء العالم ، أما نوان المسلمون بمصر والعالم العربي فالبيان الصادر عن مكتب الإرشاد م والمصدق عليه من الهيئة التأسيسية للإخوان المسلمين في مصر ، منشور في مجلة الدعوة بتاريخ ٢٧ / ٧ / ١٩٥٢م ، وكذا البيان الآخر يخ ٢ / ٨ / ١٩٥٢م عن الإصلاح المنشود أي بعد قيام الثورة بأسبوع ،

تضمن المطالبة بالإصلاح الدستوري وبالديمقراطية الصحيحة وبإلغاء الأحكام العرفية والقوانين المنافية للحريات وإعادة بناء الحياة البرلمانية (١) .

وفي يناير ١٩٥٣م عندما صدر قانون حل الأحزاب ولم يطبق على الإخوان المسلمين ، أجاب المرشد العام في حديث الثلاثاء عن سؤال صحفي بشأن حل الأحزاب قال : " إنما أكلت يوم أكل الثور الأبيض " ، وفي ٤ / ٥ / ١٩٥٤م أرسل خطاباً إلى رئيس الوزراء بضرورة إعادة الحياة البرلمانية (٢) .

بيان من الإخوان المسلمين عن الشورى

وتعدد الأحزاب في المجتمع المسلم

أصدر الإخوان المسلمون أخيراً بياناً تأكيداً لما سبق إقراره جاء فيه ما يلي :

قال تعالى في سورة الشورى موضحاً صفات المؤمنين : ﴿ والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون ﴾ صدق الله العظيم .

الآية الكريمة تضمنت حكماً هو أن : أمر المسلمين شورى بينهم ، فهم يتشاورون في أمورهم العامة والخاصة لإقامة العدل وتنفيذ حكم الله ، وتحقيق مصالح المسلمين ، وحتى لا يستبد فرد أو قلة من الناس بالتصرف في أمر تعم به البلوى وتتأثر به مصالح الغالبية من الشعب المسلم .

(١) صفحات من التاريخ : للأستاذ صلاح شادي : ص ٣٤٧ ، ٣٧٠ ، والإخوان المسلمون :

لإبراهيم زهمول : ص ٢٠٧ .

(٢) صفحات من التاريخ : للأستاذ صلاح شادي : ص ٣٤٧ ، ٣٧٠ ، والإخوان المسلمون :

لإبراهيم زهمول : ص ٢٠٧ .

ومفهوم ذلك أن الأمة هي مصدر السلطات ، فهي التي تولي من تثق في وأمانته وخبرته وعلمه ومواهبه وكفائته ما تحدده له من أمورهما ليقوم بها بالعدل والإنصاف .

ولما انتقل المصطفى ﷺ إلى الرفيق الأعلى اجتمع رؤساء القبائل شائر من المهاجرين والأنصار - وهم ممثلوا الأمة الإسلامية آنذاك - وبعد شة وحوار اختاروا أبا بكر الصديق ﷺ لرئاسة دولة الإسلام والقرآن التي بها المصطفى ﷺ ولم يقل أحد منهم أن رئاسة الدولة تؤخذ غصباً وبحد ف ، بل انتقلت الولاية من بيت النبوة إلى من ليس من بيت النبوة ، وهكذا اختيار الصديق ﷺ برضى غالبية ممثلي الأمة الإسلامية وشعبها وذلك هو صحابة رسول الله ﷺ ومنهم المبشرون بالجنة ، وإذا كان أفراد قلائل قد وا عن بيعة أبي بكر ﷺ فلم يكن ذلك اعتراضاً منهم على أسلوب أو طريقة اره بل لاعتبارات أخرى ثم إنهم ما لبثوا إلا فترة قصيرة ثم بايعوا ، وبذلك . الإجماع .

وإذا كان أبو بكر ﷺ قد أوصى أن يخلفه في ولاية الأمر عمر بن لاب ﷺ فإن تلك الوصية لم تكن بذاتها هي القرار الذي أعطى عمر ﷺ حق ئية ورئاسة الدولة الإسلامية ، وإنما عرض الأمر على ممثلي الأمة لامية ، وهم زعماء القبائل والعشائر من المهاجرين والأنصار ولما رضوا الوصية عن قناعة وأقروها عن اختيار كانت بيعتهم هي سند عمر بن لاب ﷺ في تولي رئاسة الدولة الإسلامية .

وكل من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قال إنه أجبر استأجره لمون ولم يقل أيهما إنه استحق الولاية بأي طريق آخر غير اختيار المسلمين

وكل منهما بدأ ولايته بقوله إنه ولي على المسلمين وهو ليس بأفضلهم ولا بخيرهم وأي منهما لم يدع عصمة أو ارتقاءً عن احتمال الخطأ ، بل قال كل منهما على الملأ إنه بشر كسائر البشر يصيب ويخطئ وأن من حق أفراد الأمة أن يصوبوه إذا أخطأ بل أن يقوموا اعوجاجه ولو بحد السيف إن اقتضى الأمر .

وكل منهما ذكر الناس علانية أن نطاق طاعتهم له أن يكون أمره في غير معصية لله ولرسوله ، وإنما إنفاذاً لحكم الله وشريعة الإسلام أو تقديرأ لصالح الناس فيما أباحه الله إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، كما قال سيد الخلق ﷺ.

والأمة المسلمة تدين بالعبودية لله وحده وتقدس أحكام القرآن الكريم والسنة المطهرة وتؤمن بأن الناس لا يملكون الحكم إلا بما أنزل الله وبمقتضى شريعة الإسلام ومن ثم فهي لا تملك أن تفوض من اختارته ليلي أمورهما إلا فيما قرره الشرع لها ولا يجوز لها أن تفوضه فيما لا تملكه ولاحق لها فيه ، فإذا مل اختارت والياً لبعض شئونها فليسوس الأمور على مقتضى أحكام الدين لأن الدين هو الأساس والسلطان حارس ومن لا أساس له فمهدوم ، ومن لا حارس له فضائع .

وتوالى الحكام على أمة الإسلام ، قلة منهم برضى واختيار الشعوب وغالبيتهم بكل أسف باستبداد وغلبة ، ورغم انغماس بعض الحكام في الملذات وبعدهم عن روح العدل والإنصاف ورغم شيوع المعاصي ، وتفشي الوهن في كثير من المجتمعات إلا أنه لم يحصل أن نحت الشريعة الإسلامية كعقيدة ومرجع ودستور ، ولم يحصل أن فرض حاكم أو اتخذ شعب من الشعوب الإسلامية غيرها أصلاً عاماً ومرجعاً حتى ابتليت الأمة الإسلامية بعصر

مار الصليبي الذي غزاها وحكمها وفرض عليها قوانينه ومبادئه ، ثم سار
نربه خلفاؤه من عملائه ، ومع ذلك فإننا نقول بكل صدق أنه لم يحصل أن
شعب من شعوب الأمة الإسلامية بإرادة صحيحة وحرية أو ارتضى حكماً
حكم الله أو شرعاً غير شريعته عز وجل .. بل قامت في شعوب الأمة
أمية ولم تزل تقوم ثورات ومطالبات للعودة إلى حكم الله وشريعة الإسلام .

وروت الدماء الزكية الطاهرة ساحات الجهاد في سبيل إعلاء كلمة الله ،
الإسلام ، وإنما هو الاستبداد والقهر اللذان يمكنان طغمة من الحكام في
رار في الحكم بالهوى والضلال .

إن هذه الجماعة قامت تجاهد ما وسعها الجهاد لتعود بحكم الله إلى
الإسلام ، ومن ثم فهي تقرر بكل تأكيد أن الأمة هي مصدر السلطات ،
أ للمفهوم الذي أسلفناه - وأن الشعب هو الذي له الحق أن يولي باختياره
ج من يرتضي دينه وأمانته وكفائه ليقوم على ما يحدده له من أمور
ونحن نرى - مع التسليم بأن القرآن الكريم والسنة المطهرة هما الدستور
لحكم المسلمين الذي لا يعتد ولا يقبل ما خالف أيهما - فإن الأمة لا بد أن
لها دستور مكتوب تضعه وتتفق عليه تأخذه من نصوص الشريعة الغراء ،
مراميتها وغاياتها وقواعدها الكلية فيتضمن ما يحقق توازناً بين اختصاص
المؤسسات التي تدير الدولة حتى لا يطغى بعضها على الآخر أو يستبد
دون الباقيين « إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى » كما يتضمن من
والأحكام ما يصون ويحفظ الحريات العامة والخاصة لكل الناس من
، وغير مسلمين ويجعل الحكم شوري استمداً من سلطة الأمة ويحدد
ة الحكام أمام الشعب وكيفية محاسبتهم وتصويهم وتقويم اعوجاجهم
: سلمية ناجحة إذا ما قصرُوا وإيدالهم إذا لزم الأمر ، وهذا يقتضي وجود

مجلس نيابي له سلطات تشريعية ورقابية ذات فعالية تتمثل فيه الإرادة الشعبية
الحقيقية نتيجة انتخابات حرة ونزيهة وتكون قراراته ملزمة .

كما أننا نرى - باعتبار أن رئيس الدولة ما هو إلا وكيل عن الشعب -
أنه يجب أن تكون رئاسة الدولة لمدة محدودة ولا يجوز تجديدها إلا لأمد محدود
وذلك ضماناً لعدم الطغيان .

ولما كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أهم الواجبات التي
نصت عليها شريعة الإسلام .

ولما كان تقويم الحكام ومواجهتهم ومعارضة نزواتهم وانحرافاتهم لم يعد
مما يقوى عليه فرد من الأفراد بل بات من الضروري أن يجتمع عليه جمهور
من الأمة .

ولما كان الاختلاف واقع فيما هو محل اجتهد من النصوص الشرعية .
ولما كان تنظيم المباح يشمل غالب معاش الناس ، ولا بد أن تختلف فيه مناهج
الإصلاح والتدبير ، إذ أن الخلاف والتعدد طبيعة من طبائع البشر وواقع ملموس
في الحياة لا يجوز إنكاره وقد حدث الاختلاف في الرأي في حضرة الرسول ﷺ
في العديد من الأمور فلم ينكره ، وإنما المنهي عنه هو التنازع الذي يؤدي إلى
الفشل والضعف والهوان - أما اختلاف الآراء فهو تكامل وتنوع للنظر لا بد منه
لاستجلاء الحق والوصول إلى الأصلح والأرجى في المنفعة خصوصاً إذا اقترن
بالتسامح وسعة الأفق والبعد عن التعصب وضيق النظرة .

لذا فإننا نؤمن بتعدد الأحزاب في المجتمع الإسلامي وأنه لا حاجة لأن
تضع السلطة قيوداً من جانبها على تكوين ونشاط الجماعات أو الأحزاب
السياسية وإنما يترك لكل فئة أن تعلن ما تدعو إليه وتوضح منهجها وما دامت

الإخوان المسلمون والحياة النيابية

إذا لم تقم في الدنيا أمة " الدعوة الجديدة " تحمل رسالة الحق والسلام ،
فعلى الدنيا العفاء ، وعلى الإنسانية السلام .

وإن من واجبنا وفي يدنا شعلة النور وقارورة الدواء ، أن نتقدم لنصلح
أنفسنا وندعو غيرنا ، فإن نجحنا فذاك ، وإلا فحسبنا أن نكون قد بلغنا الرسالة
وأدينا الأمانة وأردنا الخير للناس ، ولا يصح أبداً أن نحتقر أنفسنا .. فحسب
الذين يحملون الرسائل ويقومون بالدعوات من عوامل النجاح ، أن يكونوا بها
مؤمنين ولها مخلصين وفي سبيلها مجاهدين ، وأن يكون الزمن ينتظرها والعالم
يترقبها .. فهل من مجيب ؟ .

(الإمام / حسن البنا)

تقديم :

الدعوة إلى الله عز وجل عمل تصحبه نية خالصة لا تبغي غير وجهه
سبحانه وتعالى . كما أنها اقتحام مستمر لأية آفاق جديدة تتفتح أمام الداعية لينبلغ
دعوة الله إلى الناس كافة ، وهي كذلك عمل مستمر دؤوب لا يعرف ملأً أو
كلأً ، يبغي نصرة دينه وخدمة عباده ، فخير الناس أنفعهم للناس . وفوق ذلك
كله هي حياة تتضبط بشرع الله عز وجل ، تحل حلاله وتحرم حرامه ، وتتأى
بنفسها عن مواطن الشبهات والخلل ، فعمل الداعية عبادة لله سبحانه وتعالى والله
طيب لا يقبل إلا طيباً .

ريعة الإسلامية هي الدستور الأسمى وهي القانون الذي يطبقه قضاء مستقل
عن بعيدا عن أي سلطة أو جهة ومؤهل فكريا وعلميا وفقهيا وثقافيا - فإن
ذلك ما يكفي لضمان سلامة المجتمع واستقامته على الطريق السوي ، واتخاذ
نراء الشرعي المناسب تجاه من يخرج على المبادئ الأساسية التي لا خلاف
بين علماء وفقهاء المسلمين والتي تعتبر المقومات الأساسية للمجتمع .

كما أننا نرى أن قبول تعدد الأحزاب في المجتمع الإسلامي على النحو
بأسلفناه يتضمن قبول تداول السلطة بين الجماعات والأحزاب السياسية
ك عن طريق انتخابات دورية .

والحمد لله أولا وأخيرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

م .

الإخوان المسلمون

الملاح الرئيسة

للبرنامج الانتخابي

للاستاذ المستشار / محمد مأمون الهضيبي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

بعون الله ومشينته نتقدم ببرنامجنا السياسي الانتخابي ..

(تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم إلا نعبد إلا الله ولا نُشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله) .

من منطلق أن هداية البشر إلى الحق ، وإرشاد الناس جميعاً إلى الخير وإنارة العالم بمبادئ الإسلام هي الغاية العليا لدعوتنا : (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ، وجاهدوا في الله حق جهاده) .

وإيماناً بأننا ندعو بدعوة الله ، وهي أسمى الدعوات ، وننادي بفكرة الإسلام ، وهي أقوم الفكر ، ونقدم للناس شريعة القرآن ، وهي أعدل الشرائع (صيغة الله ومن أحسن من الله صيغة ونحن له عابدون) ، إننا نؤمن بأن العالم كله عامة ، ونحن خاصة ، في حاجة إلى هذه الدعوة ، وإلى كل شيء يمهد لها ويهيئ سبيلها .

ومن منطلق (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) أي أن الغاية لدعوتنا هذه هي الإصلاح الحقيقي الشامل الذي يجب أن نتعاون عليها جميعاً ، من خلال القنوات الدستورية والقانونية ، لإقامة شرع الله ، وفي ذلك صلاح الدنيا والدين (ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون) .

ومن الحق أن نعترف أننا بُعدنا إلى حد كبير عن الإسلام وأصوله ، علماً بأن الإسلام يحض على أن نقنّبس النافع ، وأن نأخذ بالحكمة أنى وجدناها ، ولكنه يأبى أن نتشبه في كل شيء بمن ليسوا على عقيدتنا ، ونطرح عقائده وفرائضه وحدوده وأحكامه ، فلا أمل لنا في تحقيق أي تقدم في شتى نواحي حياتنا ، إلا بالعودة إلى ديننا وتطبيق شرعنا ، والأخذ بأسباب العلم ، والتقنية الحديثة وحياسة المعرفة بأقصى ما نستطيع في ظل ثوابت هذا الدين العظيم ، ومن منطلق مبادئه وقيمه .

ولذلك فإن لنا مهمة محددة نقدمها كتصور أساسي للإصلاح ، من خلال حقنا الأصيل في المشاركة الجادة والفاعلة في الحياة السياسية المصرية ، على أساس كوننا جزءاً هاماً من هذا الشعب الحر الأبي .

وتتمثل هذه المهمة إجمالاً في العمل على إقامة شرع الله من منطلق إيماننا بأنه المخرج الحقيقي الفاعل لكل ما نعاني منه من مشكلات داخلية وخارجية - سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية - وذلك من خلال تكوين الفرد المسلم والبيت المسلم والحكومة المسلمة ، والدولة التي تقود الدول الإسلامية ، وتقيم شتات المسلمين ، وتستعيد مجدهم ، وترد عليهم أرضهم المفقودة وأوطانهم السليبية ، وتحمل لواء الدعوة إلى الله ، حتى تسعد العالم بخير والإسلام وتعاليمه .

فهذه غايتنا أيها الإخوة والأخوات الكرام ، وهذا منهجنا .. وعليه فرويتنا لإحداث هذا الإصلاح ، وتحقيق هذه الغاية تتحدد في الخطوط الرئيسية التالية :

أولاً : في مجال بناء الإنسان المصري :

إننا نؤمن أن الإنسان هو محور هذا الكون فهو الذي خلقه الله تعالى بيده ونفخ فيه من روحه وأسجد له ملائكته وعلمه الأسماء كلها وسخر له ما في

لسموات وما في الأرض جميعاً منه ، وكرمه وفضله على كثير ممن خلق فضيلاً ، واصطفى منه رسله وأنزل عليهم كتبه هداية وسعادة ، ومن ثم كانت معادة الإنسان هي هدف كل تنمية وتقدم ورقي ، وكان الإنسان هو وسيلة تحقيق كل تنمية وتقدم ورقي ، لذلك كان لابد من تركيز كل ما يسمو بإنسانية الإنسان ، يرتفع بخصائصه التي يتميز بها عن غيره من المخلوقات ، ولما كان الإيمان أركانه وقواعده ، والأخلاق بكمارها ومحاسنها ، أسمى ما يتصف به الإنسان ، : أنها تحيي الضمائر فتمنع المنكر والحرام ، وتحض على المعروف والحلال ، لا تكفي بأداء الواجبات ، بل تدفع إلى الإتيان والبذل والتضحية والعطاء ، لما كان الشعب المصري كله متديناً بطبعه ، إلا أنه في الفترة الأخيرة رانت لى القلوب غلالة من الغفلة والأنانية وسادت بعض القيم المادية والشهوات :آنية ، فأثرت تأثيراً سلبياً على الشخصية المصرية السوية ، ومن ثم كان لا ناص لمن يريد الإصلاح أن يسعى إلى تطهير جوهر هذه الشخصية وإعادة ائها ولا سيما الأجيال الجديدة منها على أساس من الإيمان والاستقامة الأخلاق ، وإلا كان الإصلاح كمن يحرق في الماء أو يبني في الهواء ، ولذلك ننا في هذا المجال نستهدف تحقيق ما يلي :

- (١) تأكيد احترام ثوابت الأمة المتمثلة بالله وكتبه ورسله وشرعه .
- (٢) تربية النشء نظرياً وعملياً على مبادئ الإيمان والأخلاق الفاضلة .
- (٣) إطلاق حرية الدعوة لشرح مبادئ الإسلام وطبيعته وخصائصه وأهمها شموله لتنظيم كل جوانب الحياة .
- (٤) حث الناس على الالتزام بالعبادات والتمسك بالأخلاق الفاضلة والمعاملات الكريمة بكل الوسائل .
- (٥) تنقية أجهزة الإعلام من كل ما يتعارض مع أحكام الإسلام ومقتضيات الخلق القويم .

ثانياً : في مجال الإصلاح السياسي :

إننا نؤكد تمسكنا بنظام الدولة نظاماً جمهورياً برلمانياً دستورياً ديمقراطياً في نطاق مبادئ الإسلام .

كما نؤمن بحق الفرد في المشاركة السياسية الفاعلة ، كما نؤمن بأن هذه المشاركة أساس لاستقلال القرار السياسي ، داخلياً وخارجياً ، كما نؤمن بحقنا في علاقات دولية تقوم على الندية ، وعلى الاحترام المتبادل للحقوق والسيادة الوطنية ، واحترام القوانين والمواثيق الدولية ، وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصائرها ، وأن هذا وغيره من جوانب الإصلاح الشامل لا يتحقق إلا من خلال تطبيق الديمقراطية التي نؤمن بها ، ونلتزم بأصولها ، ندعو الأحزاب والقوى السياسية الأخرى إلى تأييدها كميثاق وطني ، تتمثل بنوده فيما يلي :-

- (١) الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات ، بحيث لا يجوز أحد أو حزب أو جماعة أو هيئة ، أن تزعم لنفسها حقاً في تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلا استمداداً من إرادة شعبية حرة صحيحة .
- (٢) الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة ، عبر الاقتراع العام الحر النزيه .
- (٣) التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص .
- (٤) تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها .
- (٥) تأكيد حرية الرأي والجهر به ، والدعوة السلمية إليه في نطاق النظام العام والآداب العامة ، والمقومات الأساسية للمجتمع ، ويعتبر حرية التملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك .
- (٦) تأكيد حرية تشكل الأحزاب السياسية ، وألا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق ، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع ، أو ما يعتبر إخلالاً بالالتزام العمل السلمي ، وعدم اللجوء للعنف أو التهديد به .

(٧) تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة ، والدعوة إليها ، والمشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع ، وعدم الإخلال بالأمن العام ، أو استعمال التهديد باستعمال العنف أو حمل أي سلاح .

(٨) تأكيد حق التظاهر السلمي .

(٩) تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخاباً حراً ، ولمدة محدودة ، يُعاد بعدها الانتخاب ، مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخاب الضمانات التي تؤكد نزاهتها وصحتها وحيدة القائمين على إجرائها ، والإيمان بأن النظام السليم لإدارة الدولة والمجتمع هو نظام الحكم البرلماني الذي يجعل الحزب الحاصل على أعلى الأصوات في انتخابات حرة نزيهة ، هو الذي يتولى تشكيل الحكومة .

(١٠) ضمان حق كل مواطن ومواطنة في المشاركة في الانتخابات النيابية ، متى توفرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون .

(١١) ضمان حق كل مواطن ومواطنة في تولي عضوية المجالس النيابية ، متى توفرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون .

(١٢) إبعاد الجيش عن السياسة ليتفرغ للدفاع عن أمن الدولة الخارجي ، وعدم استعانة سلطة الحكم به بالطريق المباشر أو غير المباشر لفرض إرادتها وسيطرتها ، أو التهديد بمنع الحريات العامة الشعبية ، وأن يكون وزير الدفاع مدنياً سياسياً كسائر الوزراء .

(١٣) أن تكون الشرطة وجميع أجهزة الدولة الأمنية وظائف مدنية كما هو نص الدستور ، وتحديد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع ككل ، وعدم تسخيرها للحفاظ على كيان الحكومة ، أو اتخاذها أداة لقمع المعارضة ، ووضع نظام يحكم عملها ، ويحكم قيادتها ، وعلى وجه الخصوص منع تدخلها في الأنشطة العامة والانتخابات .

(١٤) تحديد سلطات رئيس الجمهورية ، بما يجعله رمزاً لكل المصريين ، فلا يترأس أي حزب سياسي ، ويكون بعيداً كل البعد عن المسؤولية التنفيذية للحكم ، وتحديد مدة رئاسته ، بما لا يتجاوز فترتين متتاليتين .

(١٥) إلغاء القوانين سيئة السمعة ، وعلى الأخص قانون الطوارئ ، وقانون الأحزاب ، وقانون المدعي العام الاشتراكي ، وقانون مباشرة الحقوق السياسية ، وقانون الصحافة ، وقانون النقابات ، وغيرها من القوانين ، التي أدت إلى حالة الخنق والجفاف والجمود السياسي الذي تعانيه الحياة السياسية المصرية واستبدال ما تدعو الحاجة إليه بما يؤكد حرية المواطن وكرامته وحقه في الاشتراك في العمل العام .

(١٦) الإفراج عن المعتقلين السياسيين ، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة من محاكم استثنائية عسكرية .

(١٧) القضاء على ظاهرة التعذيب داخل مقر الشرطة ، ومقار مباحث أمن الدولة ، وتطبيق مبدأ (الشرطة في خدمة الشعب) وتقليص دور الأمن السياسي على حساب الأمن الجنائي وحفظ كرامة المواطن المصري .

(١٨) إلغاء القوانين التي شلت حركة العمل الجاد في النقابات المهنية والعمالية وتبني مشروعات القوانين التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى النقابات والعمل النقابي في مصر ، وتعلي من قيمة أداء المهن الحرة ، وتحقق لها المناخ الملائم للمشاركة السياسية والاجتماعي في نطاقها المهني .

ثالثاً : في مجال الإصلاح القضائي :

باعتبار أن السلطة القضائية هي صمام أمن المجتمع وأمان المواطن ، وأن استقلالها ضرورة أساسية للقيام بوظائفها الحيوية لإقامة مجتمع الحق والعدل ، فإننا نؤمن بأن الإصلاح القضائي من أساسيات الإصلاح الشامل ، والذي يتمثل - في نظرنا - فيما يلي :

- (١) كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته ، وبكل الإجراءات ، ووضع كل الشروط لإبعاده عن أية مظنة أو مطمع ، وألاً يُحاكم أحد إلا أمام قاضيه الطبيعي ، وأن تُلغى جميع أنواع المحاكم الاستثنائية ، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على جرائم ومخالفات العسكريين فقط .
- (٢) الفصل بين سلطتي : الاتهام والتحقيق ، وأن تكون النيابة مستقلة غير تابعة لوزارة العدل ، ويحق لكل من تحبسه احتياطياً أن يتظلم فوراً من قرارها أمام جهة قضائية .
- (٣) تعديل القوانين وتنقيتها بما يؤدي إلى تطابقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع ، إعمالاً لنص المادة الثانية من الدستور .

رابعاً : في مجال الإصلاح الانتخابي :

- كف يد السلطة والأمن عن التدخل في أي خطوة من خطوات العملية الانتخابية .
- تتولى أمر الانتخابات وتشرف عليها لجنة أو هيئة مسئولة عن العملية الانتخابية بداية من جداول الناخبين وحتى إجراء الانتخابات والفرز ، وهذه الهيئة تتشكل من القضاة .
- رجال القضاء هم الذين يشرفون على العملية الانتخابية ومجلس القضاء الأعلى هو الذي يختار القضاة المشرفين على كافة خطوات العملية الانتخابية دون أي تدخل من وزير العدل .
- اللجنة تفصل فيما يعترض الدعاية الانتخابية .
- لكافة المرشحين حق الإعلان والدعاية الانتخابية من عقد مؤتمرات وتوزيع مطبوعات انتخابية وتسيير مسيرات وتعليق لافتات .

خامساً : في مجال الإصلاح الاقتصادي :

نحن نؤمن بالنظام الاقتصادي الذي ينبثق من إسلامنا كدين ونظام حياة شامل وكامل ، يؤكد على حرية النشاط الاقتصادي وعلى دور الفرد في هذا النشاط ، محترماً للملكية المتعددة ، والتي تشمل كأساس الملكية الخاصة ، شريطة قيامها بوظيفتها الاجتماعية وملكية الدولة بالنسبة للمرافق العامة ، والمنشآت الحيوية .

وعلى ذلك فنحن نعمل على تشجيع القطاع الخاص ، وذلك من خلال برنامج مدروس للخصخصة يتسم بتقييم عادل للمشروعات العامة موضع الخصخصة ، وشفافية كاملة عنه ، مع الحفاظ على الحقوق الكاملة للعمال ، كما نؤمن بضرورة إقامة المشروعات العامة الكبرى ، شريطة دراسة متأنية لجوداها الاقتصادية ، والتمويلية والفنية ، ومشاركة عامة في الإحاطة بها ودراساتها واعتمادها .

كما نؤمن بضرورة التعاون مع بقية دول العالم لخير البشرية ، ومن ثمّ نعتمد تحرير التجارة والانفتاح أسلوباً رئيسياً لعلاقتنا مع الدول الأخرى ، في ظل الاعتماد المتبادل ، وثورة المعلومات والاتصالات ، ولكننا ضد الهيمنة والتبعية التي تهدف إليها حركة العولمة المعاصرة ، ومن ثم سوف نعمل على تعظيم إيجابيات اتفاقية الجات ، ومنظمة التجارة العالمية ، والحد من سلبيات هذه الاتفاقيات .

وعليه يقوم الإصلاح الاقتصادي - في نظرنا - على ما يلي :-

- (١) اعتبار المال الصالح قوام الحياة ، ووجوب الحرص عليه ، مع تحريم الربا كمصدر للتمويل أو الكسب .
- (٢) إيجاب العمل والكسب على كل قادر .

- (٣) الكشف عن منابع الثروات الطبيعية ، ووجوب الاستفادة منها .
- (٤) حرمة المال واحترام الملكيات ، وبالأذات المال العام .
- (٥) تنظيم المعاملات المالية ، والتدقيق في شئون النقد ، باتباع سياسات نقدية ومالية وضريبية وتجارية وإنمائية رشيدة .
- (٦) تطبيق النظام الاجتماعي ، ومساعدة العاطلين في إيجاد العمل الذي يناسبهم .
- (٧) تقرير مسئولية الدولة في حماية النظام الاقتصادي .
- (٨) حظر استغلال النفوذ ، ومحاربة الإثراء غير المشروع .

فقاً لهذه المبادئ العامة نرى أساساً :-

- (١) العمل على تعظيم الإنتاج بدءاً بالضرورات ثم الحاجيات ثم الكماليات ، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار ومنح التسهيلات والإعفاءات لكل مستوى حسب أهميته ، فالإنتاج الغذائي والكسائي والمساكن ومستلزمات الإنتاج يجب أن تحظى بأكبر قدر من الإعفاءات والتسهيلات .
- (٢) الاقتصاد في الاستهلاك بصورة عامة ، وربطه بالإنتاج ، ومنع الإسراف والتبذير والإنفاق الترفي والمظهري عن طريق :
 - إعادة النظر في النفقات الحكومية ولا سيما ما يتعلق منها بالحفلات والمناسبات ... الخ .
 - الاهتمام بضبط كافة السلع المدعمة وضمان وصولها لمستحقيها من أجل ترشيد الدعم .
 - ترشيد استهلاك السلع الترفيحية والكمالية .
- (٣) التشجيع على الادخار بكل الوسائل الممكنة ومنها على سبيل المثال :
 - تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد وتبصيرهم بحق الأجيال القادمة .

- تنويع سبل الاستثمار في المجالات المشروعة حسب أولويات حاجة الإنتاج وضرورات الاستهلاك .
- استخدام الصناديق الاجتماعية في إقامة المشروعات الصغيرة وتمليكها للعاملين فيها .
- إيجاد نظام لتسويق منتجات هذه المشروعات داخلياً ، وتيسير إجراءات التصدير إلى الأسواق العربية والأفريقية والخارجية .
- (٤) ربط الصناعات الصغيرة المغذية والوسيلة بالصناعات الكبرى لدعمها وتطويرها واستهلاك منتجاتها ، ودعم هيئة الرقابة على الجودة للالتزام بالموصفات العالمية لضمان استمرار تسويق منتجات هذه المشروعات وذلك عن طريق :
 - تشجيع رؤوس الأموال المصرية والعربية على الاستثمار في هذا المجال .
 - ربط سياسة التعليم والتدريب بخطة إنشاء هذه المشروعات .
 - ربط سياسة البحث العلمي بحل مشكلات هذا القطاع وتطويره .
 - تشجيع الابتكارات والاختراعات في هذا المجال .
- (٥) إحداث تنمية زراعية جادة وشاملة ، رأسية وأفقية ، وتوفير التمويل اللازم لتحديث العملية الزراعية ، خاصة لصغار المزارعين ، وإتاحة فرص التسويق التعاوني ، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وتطوير التصنيع الزراعي .
- (٦) العمل على تشجيع الصادرات ودعم الصناعات التصديرية والعمل على فتح أسواق جديدة ، مع ترشيد الواردات دون مساس بمتطلبات التنمية المتوازنة لقطاعات الاقتصاد الوطني ، والضرورات الأساسية من مواد غذائية ودواء .

(٧) عدم الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل الفجوة الادخارية (الفرق بين الاستثمار المطلوب والادخار القومي) ، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار المباشر العربي والإسلامي ، ثم من بقية دول العالم ومؤسساته .

(٨) تغليظ العقوبات على جرائم الفساد الاقتصادي والمالي من الغش والنصب والاحتيال واستغلال النفوذ والمنصب واغتصاب أموال الدولة وأراضيها والتهرب من الضرائب والعمولات والرشاوي إلى غير ذلك من صور الفساد والإفساد .

نادساً : في مجال التعليم والبحث العلمي :

التعليم والبحث العلمي هما وسيلتا أي تقدم مأمول ، ولذلك لا تبخل الدول متقدمة بالمال والتدريب والإعداد وتوفير الأبنية والمكتبات والملاعب والمعامل الأجهزة على أجيالها الراغبة في التعليم ، ولما كنا نريد أن نلحق بهذا الركب جب عليها أن نهتم بالتعليم معلماً ومنهجاً ومعهداً أو مدرسة ولذلك فنحن نسعى تحقيق ما يلي :

(١) تحسين أوضاع المعلمين الوظيفية والمادية حتى يستغني المعلم بدخله الرسمي من وظيفته عن الحاجة للدروس الخصوصية ، فيستعيد مكانته الأدبية والاجتماعية ، ودوره الغابر كقدوة ومرب للأجيال .

(٢) تطوير مناهج التدريس في كليات التربية ودور المعلمين والقيام ببرامج التدريب المستمر حتى يتخرج المعلم مؤهلاً لوظيفة محباً لها مستشعراً لعظمة مهمته في الحياة .

(٣) رفع نسبة الأموال المخصصة للتعليم من الدخل القومي .

(٤) العمل على معالجة جادة لمشكلة الأمية بطريقة عملية ونهائية .

(٥) ترسيخ القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية والمثل العليا والانتماء للوطن .

(٦) الاهتمام بالرياضات البدنية والتدريب العسكري ، وتجهيز المدارس بالملاعب والأجهزة الرياضية .

(٧) اتباع نظام التعليم الإقليمي الذي يزود التلاميذ بما يوقفهم على شئون إقليمهم الخاص ويزيد من قدرتهم على استغلالها والانتفاع بها .

(٨) تطوير مناهج التعليم بما يحقق النهضة المصرية والحفاظ على الشخصية المصرية ومقوماتها والاهتمام بالعلوم الحديثة مثل الحاسبات والهندسة الوراثية .

(٩) رفع نسبة المخصص للبحث العلمي من ميزانية الدولة .

(١٠) تحرير مجالات البحث العلمي من سيطرة البيروقراطية .

(١١) التوسع في مجال إرسال البعثات إلى الخارج .

(١٢) توفير حياة كريمة ومستوى مادي مريح للعاملين بالبحث العلمي .

(١٣) توفير الإمكانيات العلمية من معامل ومكتبات وأجهزة وكيمويات .

(١٤) حصر دقيق للبحوث العلمية والدراسات التي تمت حتى يمكن الاستفادة منها وعدم تكرارها .

(١٥) وضع خطة لكل معهد بحثي بحيث يتعاون العاملون فيه بروح الفريق ، حتى تتكون المدارس العلمية المتكاملة في التخصصات المختلفة .

(١٦) زيادة الاحتكاك العلمي عن طريق المؤتمرات العلمية وتبادل الزيارات بين الأساتذة والباحثين على المستوى الداخلي والعالمي .

(١٧) ربط البحث العلمي بالإنتاج ، واستحداث أسلوب المشروعات البحثية المتخصصة التي تتفق عليها وحدات الإنتاج .

(١٨) حل مشكلات المجتمع سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي ... ، إلخ عن طريق البحث العلمي والاستغناء عن استيراد

الحلول الجاهزة التي قد لا تتناسب مع ظروفنا .

سابعاً : في مجال إصلاح الأزهر الشريف :

إن الأزهر الشريف مؤسسة فريدة في العالم ، حبا الله تعالى بها مصر ، ولقد قامت على دراسة وحماية ونشر علوم القرآن والشريعة واللغة العربية في مصر، وتخرج منها علماء من كل بلاد الإسلام فكانوا خير رسل من مصر شعوبهم ، بالإضافة إلى دور الأزهر التاريخي المجيد في حمل راية الجهاد بقيادة المجاهدين أمام كل غزوات الاحتلال الأجنبي على مصر ، فضلاً عن سدده بالحق في وجوه الحكام الظالمين ، ووقوفه بجانب المستضعفين لمظلومين ، كل ذلك جعله قبلة لطلاب العلم من كل أنحاء العالم الإسلامي ، جعله محل احترام بل وتقدير المسلمين من إندونيسيا وحتى المغرب العربي ، لأمر الذي يفرض على كل من يحب مصر والإسلام ويسعى لرفع شأنهما أن قوي الأزهر ويدعمه ، وأن يتيح له حرية الفكر والحركة والدعوة ، وأن يمدّه المال والرجال الذين يحملون أمانته ويؤدون رسالته ، ومن هذا المنطلق فإننا سعى لتحقيق الآتي :

- (١) التوسع في إنشاء الكتاتيب والحضانات مع التركيز على حفظ القرآن الكريم وجزء من السنة النبوية الشريفة وتعليم الأخلاق الفاضلة .
- (٢) دعم المعاهد الأزهرية بالمعلمين الأمناء الأكفاء ، ووضع المناهج التي تناسب ظروف العصر .
- (٣) دعم الكليات الشرعية بما يؤهل المتخرجين منها للدعوة والتدريس والفتيا والاجتهاد في علوم الشريعة .
- (٤) الاهتمام بالكليات الأزهرية المدنية حتى تخرج الطبيب والمهندس والمحاسب ... الخ الداعية الذي يدعو إلى المعروف بلسانه وكيانه وسلوكه كما كان مستهدفاً منها .
- (٥) إعادة تشكيل هيئة كبار العلماء بالانتخاب من العلماء .

(٦) اختيار شيخ الأزهر يكون بالانتخاب من هيئة كبار العلماء ويقتصر

القرار الجمهوري على تسمية من ينتخبه العلماء .

(٧) إعادة أوقاف المسلمين إلى هيئة أوقاف مستقلة عن ميزانية الدولة ،

وصرف عوائدها فيما أوقفت عليه ، وبالأذات مخصصات الأزهر ومرتببات شيخه وعلمائه وطلبة العلم فيه .

(٨) إطلاق حرية الدعاة والأئمة والوعاظ في شرح مبادئ الإسلام وشريعته

وقيمه وأخلاقه وتنظيمه لشئون الحياة وحله لمشكلاتها ، دون تدخل من السلطة الإدارية إلا بما يقتضيه العلم والخلق الإسلامي .

ثامناً : في مجال مكافحة ظاهرة الفقر :

شاعت ظاهرة الفقر في مجتمعنا ، إذ وصلت نسبة الفقراء من مجموع السكان طبقاً للإحصاءات المتاحة إلى أكثر من ٥٠% ، وعليه ، يتعين أو نوجه اهتمامنا إلى معالجة جادة لهذه الظاهرة ، وذلك من خلال توفير المقومات الأساسية لحياة كريمة لعموم شعبنا وبالأذات للطبقات الفقيرة ، وذات الدخل المحدود ، وتشمل هذه المقومات :

- المسكن الملائم الذي يتوافر فيه ضروريات الحياة الكريمة من إضاءة ومياه نقية وصرف صحي ومساحة مناسبة لأفراد الأسرة .
- الغذاء المتوازن بسعر مناسب وبكمية ونوعية تحفظ بنية الجسم وحيويته .
- الملابس المناسب الذي يستر الجسم ويحفظ للإنسان آدميته وكرامته .
- الخدمات الصحية التي توفر رعاية صحية حقيقية من تطبيب ودواء في متناول هذه الفئات .
- الخدمات التعليمية الجادة والمجانية حقاً والتي تعمل على رفع المستوى الثقافي لهذه الطبقات .

تاسعاً : في مجال الإصلاح الاجتماعي :

نحن نؤمن التماسك والسلام الاجتماعي ضرورة لكل تقدم ، وهذا العمل الجاد والمستمر على القضاء على مظاهر الفقر والحد من آثارها ، كما يتطلب القضاء على العشوائيات ، ومحاربة الإدمان والمخدرات ، ورفع مستوى الفئات المهمشة ، وتضيق الفجوة في توزيع الدخل والثروة ، من خلال مؤسسات الزكاة في ظل نظام إسلامي متكامل .

عليه فيتمثل الإصلاح الاجتماعي - في نظرنا - فيما يلي :-

- (١) تحقيق الربانية والتدين في المجتمع .
- (٢) الحفاظ على الآداب العامة ، وتعزيز مؤسسات النظام الاجتماعي .
- (٣) دعم مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية .
- (٤) رعاية الأسرة ، وبالذات (المرأة والشباب والأطفال) .
- (٥) محاربة الجرائم والفساد .
- (٦) إحياء نظام الحسبة .
- (٧) إقامة العدل الاجتماعي ، وتوفير العمل والكسب .
- (٨) العناية بالصحة العامة .
- (٩) إصلاح التربية والتعليم .
- (١٠) تنظيم السياحة ، وخاصة السياحات العلمية والثقافية والعلاجية والبعد عن أنواع السياحات المشبوهة .
- (١١) تأهيل العاطلين مهنيًا ، وتوفير فرص العمل المناسب لهم .
- (١٢) الحفاظ على كيان الأسرة الشرعية أساساً للمجتمع ومحضناً للنشء ، وبيئة صالحة للتربية ، والتصدي لمحاولات الخروج عليها والالتفاف من حولها لإقامة علاقات غير شرعية بكل أشكالها .

عاشراً : في مجال المرأة :

إن المرأة هي نصف المجتمع وهي القائمة على تنشئة الأجيال رجالاً ونساءً فلا ريب في استحقاقها أن تكون الجنة تحت أقدامها ، وهي مخلوق ظاهر مكرم كرمه الله تعالى كما كرم الرجل (ولقد كرمنا بني آدم ..) وهي مخلوق عاقل ورشيد وهي مخاطبة بالخطاب الإلهي في القرآن والسنة كخطاب الرجل ومكلفة مثله ومسئوليتها كاملة ، فمسئوليتها الجنائية والمدنية كالرجل وذمتها المالية كاملة ، وجميع تصرفاتها المالية صحيحة ونافذة دون الحاجة إلى موافقة زوج أو أب أو أخ أو غيرهم ، ونطاق قوامة الرجل على زوجته محصور في مسائل المشاركة الزوجية - فقط - وهي قوامة مودة وتراحم وتشاور في مقابل مسؤوليات يتحملها الزوج ولهذا المقام الكريم نرى :

- (١) أن من حق المرأة المشاركة في انتخابات المجالس النيابية وما هو في مثله .
- (٢) من حقها أن تتولى عضوية هذه المجالس في نطاق ما يحفظ لها عفتها وحيادها وكرامتها دون ابتذال .
- (٣) من حقها تولي الوظائف العامة عدا الإمامة الكبرى وما في حكمها .
- (٤) القضاء على الأمية المتفشية بين النساء ولا سيما في الريف .
- (٥) تضمين مناهج التعليم ما يتناسب مع طبيعة المرأة ودورها وحاجتها .
- (٦) صيانتها في كل مكان : في وسائل الانتقال وفي أماكن العمل .

حادي عشر : في مجال الإخوة الأقباط :

إننا نؤكد أن موقفنا من الإخوة الأقباط موقف مبدئي ثابت مفروض على المسلمين بموجب إسلامهم وإيمانهم مؤكد بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة (قولية وعملية) وهذا الموقف يتلخص في النقاط التالية :

- (١) هم جزء من نسيج المجتمع المصري .

(٢) شركاء الوطن والمصير .

(٣) لهم مثل ما لنا وعليهم مثل ما علينا .

(٤) حرية الاعتقاد والعبادة محترمة للجميع ، والتعاون في كل ما يخدم الوطن ويحقق الخير لكل المواطنين أمر لازم .

(٥) الحرص على روح الأخوة التي ظلت تربط على مدى القرون بين أبناء مصر جميعاً مسلمين وأقباط وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة والمودة .
(٦) تأكيد الوحدة الوطنية وعدم السماح لأي نشاط يؤدي إلى إثارة مشاعر التفرقة الدينية أو التعصب الطائفي .

(٧) الحرص على روح الأخوة المصرية التي أظلت أبناء مصر على مر القرون مسلمين وأقباطاً وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة والمودة بينهم لتمكين الأمة من العمل المتكامل لبناء مستقبلها وحماية لها من ويلات التعصب الطائفي المقيت وعدم السماح لأي محاولات تؤدي لإثارة مشاعر التفرقة أو التعصب الطائفي بين المصريين .

عشر : في المجال الثقافي :

نحن نؤمن بضرورة أن تتبنى ثقافتنا من مصادرها الإسلامية ، تنمية والمجتمع ، وهذا يتطلب إصلاحاً جاداً لمفردات الثقافة القائمة ووسائلها من ف ومجلات وإذاعة وتلفاز ، بحيث تتأسس مادتها وتنتقل من المبادئ م الإسلامية ، تربيةً للفرد ، وتعميقاً لهذه المبادئ والقيم في وجدانه ، وذلك يته من التغيب والتغريب ، وبما ينأى بها عن مواطن العيب بالبدائ لاقية والسقوط في هاوية الفحش والبذاءات وما توافق الناس جميعاً على ته ببرامج ومسلسلات وتمثيلات هابطة تخدش الحياء وتشيع الفحش ، به هذه الوسائل بما يجعلها قادرة على مواجهة عصر السموات المفتوحة سائيات الوافدة ، والاتصالات والمعلومات فائقة الزخم والسرعة .

وعليه ، فيتمثل الإصلاح الثقافي - في نظرنا - فيما يلي :

(١) صياغة رشيدة لنظام التعليم .

(٢) صياغة واعية للإعلام المقروء والمسموع والمرئي .

(٣) حرية وتدعيم نشر الكتاب .

(٤) تشجيع الندوات والمؤتمرات والمعارض .

(٥) تشجيع السياحة العلمية وسياحة المؤتمرات .

(٦) إعادة النظر في دور المجلس الأعلى للثقافة ، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وكافة المؤسسات الثقافية ، بما يكفل الإصلاح الثقافي المنشود .

(٧) ترشيد دور السينما والمسرح بما يتفق ومبادئ وقيم الإسلام .

ثالث عشر : في مجال السياسة الخارجية :

ثمة دوائر يجري العمل فيها في مجال السياسة الخارجية بما يحقق المصلحة العامة وهي الدائرة العربية ، ويتطلب الأمر دعم الجامعة العربية وتفعيلها ، وتفعيل آليات العمل العربي مثل الدفاع العربي المشترك والسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية .

ثم الدائرة الأفريقية ، مصر بلد أفريقي تربطها بدول حوض النيل والدول الأفريقية روابط تنمية هي حريصة عليها .

ثم الدائرة الإسلامية : وهي الدائرة العقائدية ، وتهتم السياسة الخارجية بهذه الدائرة بالسعي لتحقيق الوحدة الإسلامية وتفعيل المؤتمر الإسلامي .

وأخيراً الدائرة العالمية : ترتبط مصر بدول العالم بروابط عديدة ، كما أنها عضو في الأسرة الدولية والمنظمات الدولية ، وهي من ثم تسعى لتأكيد

لشرعية الدولية ، كما تسعى لخروج المنظمات الدولية من وصاية القوى الكبرى .

ابح عشر : في مواجهة الكيان الصهيوني الغاصب :

الكيان الصهيوني الغاصب هو العدو الذي تسانده أمريكا ويسعى لابتلاع فلسطين ثم الامتداد شرقاً وشمالاً وجنوباً .

السبيل الأوحى لردع واقتلاع جذور العدوان يتمثل في الجهاد بالنفس المال لإزالة الكيان الصهيوني واسترجاع الأرض والديار ، حفاظاً على لأرض والعرض ، ومن ثم وقف المفاوضات الرامية للاستسلام ورفض تطبيع ، وقطع العلاقات وإرجاع الحصار الاقتصادي .

هذه هي الخطوط الرئيسية للإصلاح الشامل والممكن والمأمول ، في نى مجالات حياتنا السياسية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، التي تمثل الحد الأدنى المطلوب لتحقيق تقدم مستمر لمجتمعنا ، وتنمية مستدامة قنصادنا ، وثقافة واعية لأبنائنا يمكن - بعون الله وتوفيقه ومؤازرتكم - أن بهم إسهاماً حقيقياً في العمل على تنفيذها على المستوى القومي من ناحية ، على مستوى دائرتنا من ناحية أخرى .

والله من وراء القصد ، وهو وحده الهادي إلى سواء السبيل .

المستشار

محمد المأمون الهضيبي

مرشح فئات بدائرة الدقي

الفصل السادس

المشاركة في الحكم

الجزء الأول

التأصيل الشرعي والفقهى لموضوع المشاركة في الحكم

تعتبر قضية مشاركة الحركة الإسلامية المعاصرة في الحكم غير الإسلامي من القضايا الملحة والتي تشغل بال الكثير من العاملين في ميدان الدعوة الإسلامية .

وبالرغم من أن القضية طرحت في بعض كتابات مفكرينا المعاصرين ؛ إلا أنها لم تأخذ حظها من العناية الحقة والدراسة الجادة الأصيلة ، مما جعل كثيراً من العاملين يكثر من الجدال حولها ويتجادون بها بالحوار والنقاش دون أن يصلوا في ذلك إلى رأي حاسم .

ولقد تبنت هذه الدراسة المذكورة التي كتبها عدد من أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت في أواخر الثمانينات ، وأضافت إليها بعض الردود على المناقشات المخالفة لرأيها ، وبعض المباحث والتعليقات المتممة .

تصورنا للقضية : القضية فرع من أصل :

إن حكم مشاركة الحركة الإسلامية المعاصرة في الحكم غير الإسلامي الذي يحكم معظم شعوب العالم الإسلامي في العصر الحديث مسألة جزئية